

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والخمسين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف

يوم الخميس ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد خاسبازارين بيخبات (منغوليا)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٥٨ لمؤتمر نزع السلاح.

يطيب لي بادئ ذي بدء الترحيب بحرارة اليوم بوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السفير نوبوياسو آبي. سعادة السفير، أود أن أعرب لكم، أصالة عن نفسي ونيابة عن جميع الوفود إلى المؤتمر، عن تقديرنا لاهتمامكم منذ أمد بعيد بأعمالنا وللدعم المستمر الذي تقدمونه إلى المؤتمر.

والآن، يطيب لي دعوة المؤتمر إلى البت في الطلبين اللذين قدمتهما دولتان ليستا عضوين للمشاركة في أعماله دون النظر فيهما سلفاً في جلسة غير رسمية. وهاتان الدولتان هما السودان والمملكة العربية السعودية. ويرد الطلبان في الوثيقة CD/WP.534/Add.5.

فهل أعتبر أن المؤتمر قد قرر دعوة السودان والمملكة العربية السعودية إلى المشاركة في أعماله طبقاً لنظامه الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): لدي على القائمة اليوم ممثل بولندا، السفير برزيغودسكي، فليفضل.

السيد برزيغودسكي (بولندا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أني أتحدث لأول مرة أثناء رئاستكم، فاسمحوا لي بأن أهنيكم على توليكم هذا المنصب الرفيع، وتأكدوا بأن وفد بلدي سيدعم مساعيكم بصفتكم رئيس هذه الهيئة دعماً كاملاً. وأضم صوتي إلى صوتكم للترحيب بضيفنا الموقر، السيد آبي، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح.

إن الغرض من خطابي اليوم تبادل المعلومات عن اجتماع الذكرى السنوية الأولى لـ "مبادرة الأمن من الانتشار" الذي نظّمته وزارة الخارجية البولندية مؤخراً في كراكوف ببولندا. وقد لخص البيان الذي أدلى به رئيس ذلك الاجتماع أهدافه وإجراءاته تلخيصاً جيداً، راجياً من الأمانة أن توزعه بوصفه وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر. والآن، اسمحوا لي بأن أقرأ ذلك البيان.

"عُقد في كراكوف، يومي ٣١ أيار/مايو و١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ اجتماع الذكرى السنوية الأولى لـ `مبادرة الأمن من الانتشار`. وقد عُقد هذا الاجتماع لإحياء الذكرى السنوية الأولى لاستهلال رئيس الولايات المتحدة جورج دبليو بوش هذه المبادرة في خطابه في قلعة فافيل الملكية في كراكوف، في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٣. وعلى ذلك ستعرف `مبادرة الأمن من الانتشار` أيضاً باسم `مبادرة كراكوف`.

"وقد ضم هذا الاجتماع ممثلين رفيعي المستوى من أكثر من ٦٠ بلداً. وإن اشتراك مجموعة تمثيلية واسعة من البلدان عبر العالم في اجتماع الذكرى السنوية الأولى يؤكد الوعي المتزايد لخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وما يتصل بها من مواد ووسائل إطلاقها. وهو يبرز أيضاً الدعم العالمي لـ `مبادرة الأمن من الانتشار` و`بيان مبادئ الحظر` المتعلق بها.

"وقد نُظِّم هذا الاجتماع برعاية ألكساندر كفاسينيفسكي، رئيس جمهورية بولندا.

"وقد أُذيع أثناء الاجتماع خطاب كل من رئيس جمهورية بولندا، ألكساندر كفاسينيفسكي، ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية، جورج دبليو بوش.

"وشملت أهداف الاجتماع التأكيد على `مبادرة الأمن من الانتشار` باعتبارها مبادرة عالمية، وزيادة تطوير الدعم الدولي لأهداف هذه المبادرة وغايتها، والنهوض بالتعاون والإسهام الدوليين الواسعي النطاق في أنشطة هذه المبادرة. ولا تتعلق مبادرة كراكوف بالهيكل والتنظيم بل بالعمل والتعاون.

"وقد تحولت `مبادرة الأمن من الانتشار` خلال عام واحد من رؤية إلى شبكة فعالة قوامها الشراكة والتعاون العملي. وقد حُدِّدت مبادئ مشتركة. كما استُحدثت واختُبرت قدرات لفرض هذا الحظر، واضطُبع بأنشطة إقليمية في هذا الصدد.

"وقدِّمت أثناء الاجتماع سلسلة من العروض بشأن طبيعة `مبادرة الأمن من الانتشار` وآفاقها وطابعها وتطويرها مستقبلاً وجهود نشرها. وجرى التأكيد بشكل خاص على برنامج الممارسة الواسع الذي شارك فيه كثير من البلدان مشاركة فعالة.

"وشدِّد على أن `مبادرة الأمن من الانتشار` هي عنصر هام جاء استجابة للتحدي المتنامي الذي يطرحه انتشار أسلحة الدمار الشامل ونُظِّم إطلاقها وما يتصل بها من مواد على دول وجهات غير تابعة للدول على نطاق العالم أو بسبب تلك الدول والجهات. وشدِّد كذلك على أن أنشطة هذه المبادرة ينبغي أن تكون متوافقة مع القانون الوطني والدولي ومع الأطر القانونية الوطنية والدولية.

"وتسبني هذه المبادرة على الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ونُظِّم إطلاقها أو ما يتصل بها من مواد، وهي تكمل المعاهدات والنُظُم القائمة. وتتفق المبادرة مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المعتمد مؤخراً في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وينص قرار مجلس الأمن هذا على أن المجلس `يساوره بالغ القلق إزاء التهديد الذي ينطوي عليه الاتجار غير المشروع بالأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية، وبوسائل إيصالها وما يتصل بها من مواد`. وهو يدعو جميع الدول إلى `اتخاذ إجراءات تعاونية لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية أو وسائل إيصالها وما يتصل بها من مواد`.

"وأُعِيد الإعراب عن الطبيعة الشفافة لأنشطة `مبادرة الأمن من الانتشار` ورُحِب بالمساهمات التي قدمتها البلدان التي تحمل نفس الهموم وتؤمن بنفس المبادئ والأهداف المتصلة بهذه المبادرة. وشدِّد على أن هذه المبادرة تشكل مسعىً عالمياً ذا طبيعة شاملة. فهي تعتمد على تعاون جميع دول العالم على أوسع نطاق ممكن. وأظهر هذا الاجتماع الاستعداد لتعزيز هذا التعاون وتوسيع نطاقه.

"وأكد الاجتماع أهمية مواصلة أنشطة الاتصال من أجل تعزيز هذه المبادرة وليصبح من الصعب على من يقومون بنشر الأسلحة المذكورة مزاولة هذه التجارة الملهكة. ورُحِّب بإقدام الدول المشاركة على هذا التعاون واتخاذها إجراءات وطنية لتحديد السلطات المعنية بإنفاذ القوانين وغيرها من الأدوات أو الأصول لتعبئتها بغية دعم الجهود الرامية إلى وقف عمل ميسري انتشار هذه الأسلحة".

ومن البدهي أنه يجب تكييف سياسات ونهج عدم الانتشار مع التهديدات والتحديات الجديدة. ومن أهم المهمات في هذا الصدد عدم السماح بوقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين. ومن الأهمية بمكان أن تتعاون الدول على منع حدوث تطور من هذا القبيل، مع ما ينطوي عليه من عواقب يصعب تصورها، وعلى ضمان نجاح ترتيبات عدم الانتشار.

ومن المشجع إذن تحقق تقدم كبير في حشد الدعم الدولي الواسع النطاق لمبادرة كراكوف. وقد شاركت العديد من البلدان، ولا سيما في جنوب شرق آسيا وأوروبا الوسطى والشرقية، في أنشطة التوعية. فقد شارك على سبيل المثال نحو ٣٠ بلداً في اجتماع وارسو الإعلامي بشأن 'مبادرة الأمن من الانتشار' في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وحظي 'بيان مبادئ الحظر' بدعم لا لبس فيه من الاتحاد الأوروبي لأن الغرض الرئيسي من مبادرة الأمن من الانتشار يكمل الأهداف المبينة في استراتيجية الاتحاد الأوروبي وخطة عمله اللتين تقضيان بمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وترحب بولندا بقرار الاتحاد الروسي الانضمام إلى المبادرة بصفة عضو في المجموعة الرئيسية. إن انضمام الاتحاد الروسي إلى المبادرة يعزز مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، ويؤكد الصبغة العالمية للمبادرة، ولا ريب أنه يعطي زخماً جديداً لتطورها.

وشدد وزير خارجية جمهورية بولندا، السيد فلودزيميز سيموسزيفتش، في البيان الذي أدلى به في اجتماع كراكوف، على أمور منها قوله: "إن التزامنا الصادق بالنهج المتعدد الأطراف الفعلي هو الذي دفع ببولندا إلى المساهمة بهمة في أنشطة مبادرة الأمن من الانتشار. ... وعلينا أن نواصل العمل على توسيع نطاق مبادرتنا لتشمل كل من له القدرة والرغبة في المساعدة على مكافحة الانتشار، دولياً وإقليمياً على السواء. وينبغي أن نبذل الجهد لتحسين القدرات التنفيذية في مجال تبادل المعلومات، لسد الفجوات في السلطة القانونية ولممارسة مراقبة صارمة على تصدير المواد النووية. بيد أن الأهم هو أن مبادرة الأمن من الانتشار ليست مجرد منبر للمفاوضات، بل أيضاً، وبالأساس، إجراء عملياً يهدف إلى تحديد ومكافحة الإخلال بمعايير عدم الانتشار الدولية بسرعة وإلى إيجاد نظام فعال للمراقبة".

ويعتبر اتخاذ إجراءات فعالة ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل جزءاً من نظام عدم الانتشار ككل. ثم إن عدم الانتشار ونزع السلاح متكاملان ومتضافران، كما أوضح العديد من الوفود في هذه القاعة. واسمحوا لي بأن أعرب عن اعتقاد وفدي الجازم بأن نجاح الجهود التي تبذل لتحقيق عدم الانتشار، مثل 'مبادرة الأمن من الانتشار'، يفضي أيضاً إلى تقدم في مجال نزع السلاح. وفي الوقت ذاته، اسمحوا لي بأن أشدد على أن مبادرة

كراكوف تنتشر وتتطور أولاً وقبل كل شيء بسبب الأفكار المبتكرة والإرادة السياسية. واسمحوا لي بأن أعرب عن اعتقادي الجازم بأننا قادرون في هذه القاعة أيضاً على استحداث الإرادة السياسية الكافية والأفكار المبتكرة للخروج بمؤتمر نزع السلاح من مأزقه الحالي.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر سفير بولندا على بيانه وعلى عباراته الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. لقد انضم الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، في الأثناء، إلى قائمة المتكلمين. والآن، أعطي الكلمة إلى السيد أنطون فاسيلييف، ممثل الاتحاد الروسي.

السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي، سيادة الرئيس، بأن أرحب بكم في منصبكم الجديد وأتمنى لكم التوفيق وأؤكد لكم دعم وفد الاتحاد الروسي وتعاون.

في ٣١ أيار/مايو، انضمت روسيا إلى مجموعة الأعضاء المؤسسين لمبادرة الأمن من الانتشار التي وضعت لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد استهل هذه المبادرة رئيس الولايات المتحدة جورج بوش في أيار/مايو ٢٠٠٣. وهي تهدف إلى تشخيص الاتجار غير المشروع في المواد المتصلة بأسلحة الدمار الشامل ونظم إطلاقها ونقلها عبر الحدود ومنعه وقمعه، بما في ذلك الاتجار في تلك المواد في السوق السوداء. وتعتبر مبادرة الأمن من الانتشار من هذا المنطلق آلية مفيدة محتملة لمكافحة التهديد الذي يمثله انتشار أسلحة الدمار الشامل وبالأخص بعبء الجديد المتمثل في احتمال حصول الإرهابيين على هذه الأسلحة. إن التهديدات التي يشكلها انتشار أسلحة الدمار الشامل تكتسي طابعاً عالمياً وتتطلب في المقابل رداً عالمياً. ونحن مقتنعون بأننا لا نستطيع الرد عليها إلا بفضل جهود جماعية.

إن مبادئ المبادرة، كما بُينت في إعلان باريس للدول المشاركة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ ووُضحت بمزيد من التفصيل في لندن في تشرين الأول/أكتوبر من نفس السنة، تطابق سياستنا في مجال عدم الانتشار. إن التفاعل الدولي بشأن هذه القضايا يقع ضمن إطار قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٥٤٠ الذي يدعو إلى أمور منها التعاون على منع الاتجار في أسلحة الدمار الشامل في السوق السوداء. ونرى أن مبادرة الأمن من الانتشار تكمل الآليات القائمة في مجال عدم الانتشار ولا تتناقض معها.

وتعزز روسيا المساهمة في تنفيذ المبادرة، آخذة في الاعتبار ضرورة توافق هذه المبادرة مع قواعد القانون الدولي وتمشيها مع التشريعات الوطنية والمصلحة المشتركة مع شركائنا في مجال عدم الانتشار. وفي الجملة، فإننا ننظر إلى المبادرة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية العالمية الرامية إلى تعزيز النظم العالمية في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ومراقبة الصادرات. وننطلق من المبدأ القائل إن العمل في إطار هذه المبادرة ينبغي ألا يضع عراقيل أمام التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني المشروع بين الدول، ولن يضعها.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل وفد الاتحاد الروسي على بيانه وعلى عباراته اللطيفة الموجهة إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة إلى ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، السفيرة جاكلي ساندروز.

السيدة ساندرز (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، لما كانت هذه أول مرة أتوجه فيها إلى الجلسة العامة برئاستكم، أود أن أعرب لكم عن الدعم الكامل من وفد بلدي. وأتطلع إلى العمل معكم أثناء الأسابيع القادمة.

واليوم، أود إطلاعكم باختصار على "مبادرة تقليص التهديد العالمي" التي أعلن عنها في فيينا الأسبوع الماضي وزير الطاقة أبراهام. إن الولايات المتحدة ستخصص ٤٥٠ مليون دولار لهذه المبادرة التي تستهدف منع الإرهابيين من اقتناء مواد نووية أو إشعاعية يمكن استعمالها لصنع سلاح نووي أو إشعاعي. وتصدياً للتهديد المتنامي بانتشار أسلحة الدمار الشامل، سينحصر تركيز مبادرة تقليص التهديد العالمي على الجهود الرامية إلى تأمين مجموعة كبيرة من المواد النووية والإشعاعية المعرضة للسرقة والتخلص منها في جميع أنحاء العالم.

وتدعو المبادرة بالتحديد إلى إقامة شراكة مع الاتحاد الروسي لإعادة كل الوقود النووي الروسي المخضب حديثاً بدرجة عالية إلى موطنه بحلول نهاية عام ٢٠٠٥ وتسريع عودة كل الوقود الروسي المستنفد واستكمالها بحلول عام ٢٠١٠. وسترتب أولوية تلك المشاريع بحسب درجة التهديد للأمن المائل في كل حالة. ومن الأنشطة الأخرى تسريع واستكمال إعادة كل الوقود الأمريكي المنشأ المستعمل في المفاعلات البحثية إلى الولايات المتحدة في إطار برنامج أمريكي قائم ونقله من مواقع تقع في أنحاء مختلفة من العالم؛ والعمل على تحويل الأجزاء الأساسية من مفاعلات البحث المدني التي تستخدم وقود اليورانيوم المخضب بدرجة عالية إلى وقود يورانيوم مخضب بدرجة منخفضة في الولايات المتحدة وفي بلاد العالم؛ وتحديد مواد نووية وإشعاعية أخرى وما يتصل بها من معدات لا تشملها بعدُ جهود تقليص التهديد القائمة والبدء بأكثر المرافق تعرضاً للخطر، وجسر أي فجوة قد تسمح لإرهابي باقتناء تلك المواد والمعدات.

وفي حين ينصب التركيز حالياً على التعاون الثنائي بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، فإن من الواضح أن نظام عدم الانتشار الحق يتوقف على التعاون وتضافر جهود جميع أعضاء المجتمع الدولي.

وتظل حكومة بلدي تعطي الأولوية العليا لتقليص التهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل. ويعتزم وفد بلدي تناول هذا الموضوع بالتفصيل الأسبوع القادم أثناء جلستنا العامة غير الرسمية المكرسة لـ "الأنواع الجديدة لأسلحة الدمار الشامل والنظم الجديدة لتلك الأسلحة".

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر السفيرة جاكى ساندرز على بياها وعلى العبارات اللطيفة التي وجهتها إلى الرئاسة. لقد طلب السودان الكلمة. فليفضل.

السيد الحاج (السودان): يطيب لي بداية أن أحاطب، باسم المجموعة العربية، الأعضاء والمراقبين في مؤتمر نزع السلاح من منطلق الحرص والاهتمام الذي نوليهِ لقضايا نزع السلاح في مقدمتها السلاح النووي. ويعكس هذا رغبتنا الصادقة في خلق الأمن والاستقرار على المستويين الدولي والإقليمي. كما نغتنم هذه المناسبة أيضاً لتأييد بيان مجموعة الـ ٢١ أمام الجلسة غير الرسمية لمؤتمركم هذا المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه.

لقد تبنت كافة الدول العربية خلال العقود الثلاثة الماضية سياسات واضحة في مجال نزع السلاح وصاغت جميعها على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما أطلقت الدول العربية مبادرات عديدة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي.

وأنشئت في إطار الجامعة العربية لجنة خبراء حكومية من جميع الدول العربية لوضع مشروع معاهدة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي اعتقادنا أن الظروف التي تمر بها المنطقة تدعونا أكثر من أي وقت مضى إلى التفكير في البدائل العملية الفعالة التي يتعين على المجتمع الدولي تبنيها لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

إن الدول العربية على يقين تام بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تعتبر من أهم المعاهدات التي أبرمت والتي أثبتت فعاليتها في مكافحة الانتشار النووي والحد منه على مدار أكثر من ربع قرن. ولا شك أن انضمام أكبر عدد من الدول لهذه المعاهدة دليل على اقتناع بأهميتها من أجل إبعاد شبح الحرب النووية، كما أن المؤتمرات الاستعراضية للمعاهدة تؤكد القبول العالمي لها وتمثل العنصر الأساسي الذي أكسبها قوة وحدانية ومكنها من مواكبة المتغيرات الدولية بصفة مستمرة حتى أصبح يطلق عليها "حجر الزاوية لمنظومة عدم الانتشار".

لقد أخذت الدول العربية على عاتقها نبذ الخيار النووي بانضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية اقتناعاً منها بما يمكن أن يوفره لها القرار الخاص بمنطقة الشرق الأوسط الخاص بمنطقة الشرق الأوسط من تحقيق الأمن الإقليمي للمنطقة من خلال إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي وذلك مقابل موافقة الدول العربية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥ على التمديد النهائي للمعاهدة.

وإذ تذكّر الدول العربية الدول الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بأن قرار عام ١٩٩٥ الخاص بالشرق الأوسط جزء لا يتجزأ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا يمكن التغاضي عنه حتى يحقق هدفه وفقاً لما ورد في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وتطالب الدول العربية بأن يتم تفعيل هذا القرار في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ ووضع موضع التنفيذ بما يحقق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط كله.

وفي هذا السياق، كانت الفقرة الفرعية ٣ من الفقرة ١٦ من المادة السابعة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي السادس للمعاهدة واضحة في إعادة التأكيد على أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تحقيقاً لهدف عالمية المعاهدة في الشرق الأوسط، لذا تطالب الدول العربية كافة الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتحمل مسؤولياتها وأن تتولى أهمية وأولوية لتفعيل محتويات هذه الوثيقة الختامية في هذا الصدد.

وأود الإشارة هنا إلى قرار الجمعية العامة ٣٤/٥٨ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط والذي اعتمد دون تصويت، ويحث جميع الأطراف المعنية مباشرة على اتخاذ ما يلزم من خطوات عملية عاجلة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، ويدعو الدول المعنية إلى التقييد بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

كما أشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٦٨/٥٨ المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط" والذي اعتمد بأغلبية ساحقة من الدول الأعضاء. ويؤكد هذا القرار مجدداً على أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة التي تطبقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويدعو إسرائيل إلى ألا تستحدث أسلحة نووية أو تنتجها أو تجربها أو تحصل عليها بأي طريقة أخرى وأن تتخلى عن حيازة الأسلحة النووية.

كما أشير هنا إلى القرار ١٣/٤٧ الذي اعتمدته المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي يؤكد على الحاجة الملحة لأن تقبل جميع دول الشرق الأوسط على الفور تطبيق ضمانات الوكالة الدولية الشاملة على ما لديها من أنشطة نووية. وفي هذا الإطار، تقدمت الجمهورية العربية السورية في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بمشروع قرار إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية. وتم وضع المشروع باللون الأزرق وما زال على طاولة المجلس. ونحيط علماً بتعهدات الدول النووية خلال المؤتمر الاستعراضي السادس لمعاهدة منع الانتشار وهي التعهدات القاضية بالمضي قدماً نحو التخلص الكامل من ترسانتها النووية، والتي بقيت دون تنفيذ أو إجراء في هذا الطريق. هذا، ولا تزال نتائج اجتماع الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للإعداد لهذا المؤتمر غير مشجعة.

ونودّ كذلك أن نستذكر الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه ١٩٩٦ الذي رأت فيه المحكمة أن على الدول الالتزام بأن تتابع بحسن نية وتسير حتى نهاية مثمرة في المفاوضات التي تفضي إلى نزع السلاح النووي في إطار رقابة دولية فعالة. وإن تأييد المجتمع الدولي للقرارات الثلاثة سالفة الذكر دلالة على قلقه المستمر إزاء الخطر الذي يمثله الانتشار النووي في الشرق الأوسط وإحساسه بالضرورة الملحة لهذه القضية.

إن مجلس جامعة الدول العربية ومن خلال قراراته ذات الصلة بقضايا نزع السلاح يطالب بوضع آلية واضحة ملزمة للتحرك في إطار الأمم المتحدة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي.

واقترعاً من المجلس بأهمية نشر ثقافة نزع السلاح وتبادل الخبرات المختلفة في هذا الشأن فإنه قد نظم بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ندوة بعنوان "إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: النظم الدولية لمنع الانتشار والتجارب الإقليمية" والتي عقدت بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة في يومي ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣، والتي تناولت تقييم الأبعاد الإقليمية والدولية، وتحديد العقبات والصعوبات التي تواجه الجهود المبذولة. وقد شارك في هذه الندوة مجموعة من الخبراء العرب والأجانب المهتمين والمختصين في مجال نزع السلاح.

قبل أن اختتم كلمتي أود أن أؤكد على أن الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط هو محور أساسي للأمن والاستقرار العالمي دون شك، وهذه مسؤولية المجتمع الدولي متمثلة في مؤتمر كم الموقر هذا.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر السفير محمد الحسن أحمد الحاج على البيان الذي أدلى به قبيل قليل بالنيابة عن البلدان العربية. لقد طلبت إسرائيل أخذ الكلمة. فليفضل السفير ليفي.

السيد ليفي (إسرائيل) (الكلمة بالإنكليزية): أود الترحيب بالمراقب الجديد بيننا. غير أنني آسف لاختياره الابتعاد في أول مداخلة له عن النهج والنمط المهنيين للنقاش في هذا المحفل ومحاولة تسييسه. ولن نقع في هذا الشَّرْك. بيد أنني أنصح المراقب الجديد بأن يتنبه بعض الشيء إلى آداب النقاش التي جرى عليها هذا المحفل.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل إسرائيل، السفير ليفي على بيانه. لقد انتهت قائمة المتكلمين لهذا اليوم. هل هناك وفد يود إلقاء كلمة في هذه المرحلة؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك.

والآن، أود تقديم خلاصة موجزة لأعمال الجلسة العامة غير الرسمية التي انعقدت يوم الخميس الماضي والتي كرسّت لمسألة حظر سباق التسلح في الفضاء كما تعلمون جميعاً. وأود أن أوضح أنني أقوم بذلك بصفتي رئيس وفد بلدي.

فسأؤدي إذن دوراً آخر. واسمحوا لي بأن أقرأ على مسامعكم بالإنكليزية الخلاصة التي أعددتها.

لقد استرعت الجلسة المعقودة في ٢٧ أيار/مايو والمخصصة لموضوع "حظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي" كثيراً من الاهتمام مثلما حدث في الجلستين العامتين غير الرسميتين الأوليين المكرستين لمناقشة بعض البنود المدرجة في جدول الأعمال. فقد أدلت ثمان عشرة دولة أعضاء ببيانات، كان أحدها بالنيابة عن مجموعة من الدول.

ودون أن أحاول عرض ملخص شامل للبيانات، أود مشارطتكم بعض ملاحظاتي الشخصية. وهدفي هو تحديد عدد من العناصر الرئيسية التي طرحها بعض الوفود أثناء النقاش.

وربما كان من المناسب التذكير بأنه جاء في معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، المعروفة باسم معاهدة الفضاء الخارجي، أن "يُباشَر استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ... لتحقيق فائدة ومصالح جميع البلدان، ... ويكون ميداناً للبشرية ...".

ثم إن استعمال الفضاء في الأنشطة والتطبيقات اليومية، كما بينته مناقشتنا مرة أخرى، لا يفتأ تتعاضم أهميته، ويُخشى أن يكون لأي إحلال آثار مأساوية على الحياة على سطح الأرض. ولا بد من تأمين احتياجات استعمال الفضاء المدنية/التجارية، وكذلك ما يسمى بالاحتياجات العسكرية المشروعة. ويشار غالباً إلى هذا الاستعمال العسكري المشروع بأنه استعمال عسكري "سلي"، مثل أنشطة المراقبة، وجمع المعلومات، والقيادة والتحكم، وغيرها من الأنشطة، وإن كان يجب الاعتراف بضرورة زيادة توضيح هذا التعريف. غير أن العديد من الدول ترى أن وضع الأسلحة في الفضاء قد يكون حافزاً على صنع نظم جديدة من الأسلحة، وقد تستثير سباقاً للتسلح وربما أودت بالنظام الأمني الدولي إلى الانهيار.

لقد كان هناك إطار قانوني مخصص قائماً منذ عقود عدة الآن، ولم يكن يستند إلى معاهدة الفضاء الخارجي فقط، وإنما إلى غيرها من الصكوك مثل اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية المبرمة في عام ١٩٧٢ واتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الموقعة في عام ١٩٧٦.

بيد أن الوفود أكدت في مناسبات عدة، وكذلك أثناء الجلسة غير الرسمية التي عقدت يوم الخميس الماضي، على أن تلك الصكوك والتدابير لم تعد كافية لمنع تسليح الفضاء الخارجي. إن هذا البيان يتماشى مع نتائج دراسة الأمم المتحدة التي أعدها فريق من الخبراء الحكوميين في عام ١٩٩٣ والتي خلصت إلى أنه، منذ اعتماد معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، "ربما لزم وضع المزيد من المعايير القانونية، عند الاقتضاء، لمعالجة التطورات الجديدة في التكنولوجيا الفضائية وزيادة اهتمام العالم بتطبيقها".

وتنظر العديد من الدول إلى قضية حظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي على أنه أولوية وتعتقد أنه ما دام لا توجد أسلحة في الفضاء بعد، فمن الواجب معالجة القضية عاجلاً غير آجل بغية تلافي التفاوض على إبرام اتفاقات نزع السلاح أو عدم الانتشار استتباعاً. ومن المشجع أن بعض الدول التي لديها قدرات فضائية أعلنت أنه لا يوجد لديها خطط لنشر أسلحة في الفضاء. كما أن البعض الآخر مستعد لتقديم مشاريع معاهدات بشأن الفضاء الخارجي عند إنشاء اللجنة المخصصة.

وأشار العديد من الوفود إلى أنه جاء في مختلف قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع أن لمؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد المعني بنزع السلاح، الدور الرئيس في التفاوض بشأن إبرام اتفاق أو اتفاقات متعددة الأطراف، عند الاقتضاء، بشأن حظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ومن ثم، سيرحب بشدة بإعادة إنشاء لجنة مخصصة معنية بحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح تُسند إليها ولاية مناسبة. غير أنه يبدو لي أنه بالرغم من رد الفعل الإيجابي لبعض الوفود الرئيسية على الولاية المعدلة للجنة المخصصة المعنية بحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي في "اقترح السفراء الخمسة"، فإنه لا يزال من المطلوب تحقيق المزيد من تقارب وجهات النظر لضمان توافق الآراء بشأن هذا الجزء الخاص من برنامج العمل.

وريشما يعاد إنشاء هيئة فرعية، ودون المساس بنتيجة العمل الرسمي في المؤتمر المتعلق بالقضية، اقترح بعض الأعضاء سبلاً أخرى، بما في ذلك خطوات بناء الثقة والحفاظ على العتبة المعيارية التي تمنع نشر الأسلحة في الفضاء، وربما عن طريق مدونة قواعد سلوك، وكذا وقف اختياري لاختبار وتطوير أسلحة لوضعها في الفضاء، على ألا يُقتصر على تلك الخطوات.

ويجدر التشديد أيضاً على أنه قدمت أثناء المناقشة مقترحات لإنشاء فريق خبراء في إطار مؤتمر نزع السلاح، أو على الأقل عقد جلسات للمؤتمر بحضور خبراء، بغية التوصل إلى تفاهم مشترك على شتى المصطلحات والتعاريف المتعلقة بالقضية. إن من شأن توضيح المصطلحات الرئيسية أن يسهم إسهاماً كبيراً في المناقشة التي يحتمل أن تتم في إطار لجنة مخصصة معنية بحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وفي الختام، أود الإعراب عن تقديري لرؤساء مؤتمر نزع السلاح السابقين الذين أتاحوا لهذه الهيئة فرصة تبادل الآراء بشأن بنود جدول الأعمال. إن هذه الممارسة قد تضمن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مختلف

القضايا الأمنية، وربما قرّبتنا من برنامج عمل يقبل به جميع أعضاء المؤتمر. كما أود شكر أعضاء المؤتمر على مساهماتهم الفعالة جداً في المناقشات.

والواقع أني شخص أتنقل غالباً بين الأدوار. فأنا أقمص كثيراً منها إلى حدّ أنني أتساءل أحياناً: من أنا اليوم؟! والآن سأعود إلى دور رئيس المؤتمر.

فهل هناك وفد يرغب في أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ لا أرى أحداً، وبالتالي فإن أعمالنا لهذا اليوم قد انتهت.

وحسب جدولنا الزمني، سيعقد المؤتمر بعد هذه الجلسة العامة الرسمية جلسة عامة غير رسمية، وستخصص لمسألة الترتيبات الدولية الفعالة لتأمين الدول غير الحائزة على أسلحة نووية من استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضدها. وستكون تلك الجلسة مفتوحة فقط لوفود الدول الأعضاء وللدول التي لها صفة مراقب.

إذن، ستعقد الجلسة العامة الرسمية القادمة للمؤتمر يوم الخميس ١٠ حزيران/يونيه على الساعة العاشرة صباحاً في هذه القاعة، تليها جلسة عامة غير رسمية بشأن البند ٥ من جدول الأعمال بعنوان "الأنواع الجديدة لأسلحة الدمار الشامل والنظم الجديدة لتلك الأسلحة؛ الأسلحة الإشعاعية".

سوف نستأنف العمل بعد خمس دقائق.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠

— — — — —